برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٠ - ١٩٩٧/١٠/٢٣

مذكرة إعلامية

مذكرة إعلامية عن تعليقات اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة للشؤون الإدارية والميزانية ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة بشأن ميزانية برنامج الأغذية العالمي

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/97/INF/9
13 October 1997
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة إعلامية عن تعليقات اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة للشؤون الإدارية والميزانية ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة بشأن ميزانية برنامج الأغذية العالمي

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
الصفحة ٣، الفقرة ٢، (عرض الميزانية)	•"وترحب **اللجنة الاستشارية** بالجهود المبذولة لأخذ بعض توصياتها في الاعتبار ولتحسين أسلوب عرض الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وتأخذ **اللجنة** علماً بأن محاولة قد بُذلت أيضا لعرض الموارد المخصصة لدعم البرامج والإدارة تبعا للنموذج الذي تستخدمه **الصناديق والبرامج الأخرى للأمم المتحدة** (الوثيقة WFP/EB.3/97/4-A). ولكن، كان من رأي **اللجنة** أن وثيقة الميزانية مازالت لا توفر معلومات كافية تسوغ الاحتياجات الإدارية والمالية للأنشطة البرامجية **للبرنامج**. وتكرر **اللجنة** رأيها بأنه ينبغي إدراج معلومات أكثر تحديداً عن الأداء البرامجي وأداء الميزانية في فترة السنتين السابقة، ومقارنة هذا الأداء مع ما تضمنته المقترحات. وينبغي أن تكون الأجزاء السردية أكثر تحديداً وأقل تكراراً وأن تناقش تنفيذ عناصر الميزانية السابقة، بما في ذلك توفير تفسيرات للتحولات عن التقديرات الأصلية وأسباب القصور أثناء مرحلة تنفيذ العمليات. وعلاوة على ذلك، فإن من الجوهري في رأي **اللجنة** أن تبرز الوثيقة الارتباط بين برنامج العمل والموارد المتاحة. وتناقش هذه القضايا أدناه بقدر أوفى. وتُذكّر **اللجنة** بطلبها الداعي إلى تقديم المعلومات أيضا بشأن تنفيذ التوصيات السابقة **للجنة**".	•لقد أرسل **للجنة الاستشارية** يوم ١٩٩٧/٩/٢٣تقرير بتعليقاتها وتوصياتها بشأن ميزانية **البرنامج** للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ والخطوات اللاحقة التي اتخذها ال**برنامج** وارسالها. ولقد أرسل أيضا **للجنة الاستشارية** توضيح عن الخطوات المعلومة التي اتخذها **البرنامج** لتبني عملية تنسيق ميزانية **البرنامج**. ولقد تم التركيز في عملية تكييف الميزانية للمرة الأولى على النموذج الموحد على مقاربة شكل النموذج وليس تمثله تماما. وذلك بسبب آلية الاستعادة الكاملة للتكاليف التي يتميز بها **البرنامج**.	•لقد تطورت ميزانية **البرنامج** بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في اتجاه أن تصبح ميزانية موحدة تشمل دعم العمليات والإدارة. تشمل التغيرات والتحسينات التي أجريت الآتي: (١) الكشف التام عن الموارد المتوافرة وبرنامج العمل الذي يزمع تنفيذه من ميزانية دعم البرامج والإدارة؛ (٢) المبادرات التشغيلية الرئيسية التي يزمع تنفيذها خلال فترة مالية معينة. لقد لعب الجهاز الرياسي **للبرنامج واللجنة الاستشارية ولجنة المالية** دورا رئيسيا في عرض ميزانية البرنامج من خلال النقد والتعليقات والتوصيات التي أبديتاها على الميزانية. لقد تم الاحتفاظ بوثيقة الميزانية نفسها كوسيلة للتخطيط المستقبلي والمراقبة، لذلك لم تورد تفاصيل تنفيذ التوصيات المحددة للهيئات الاستشارية او للجهاز الرياسي. وعلى الرغم من ذلك فالأمانة تحتفظ بسجلات التوصيات ويمكنها تقديمها لأعضاء **المجلس** إذا رغبوا في ذلك.

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
●صفحة ٣، الفقرة ٣، (**تقرير الأداء**)	●"تعرب **اللجنة الاستشارية** عن أسفها لأنها لم تواف، مع الميزانية المقترحة **للبرنامج** للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بتقرير عن أداء جميع عمليات **البرنامج** يتضمن تفسيرات تفصيلية لإنفاق ميزانية دعم البرامج والإدارة، وذلك كما طلبت **اللجنة** في الفقرة ١٧ من تقريرها (الوثيقة WFP/EB.A/97/4-A/Add.2).	●استعرضت **اللجنة الاستشارية** تقرير أداء ميزانية **البرنامج** لعام ١٩٩٦ في مايو/ أيار ١٩٩٧ (الوثيقة WFP/EB.A/97/4-B).	●يعد **البرنامج** تقريرا سنويا عن أداء الميزانية.أوصت **اللجنة الاستشارية** عند استعراضها لتقرير أداء الميزانية لعام ١٩٩٦ في مايو/أيار ١٩٩٧ باللاتى:" يجب أن تقدم المقترحات بشأن أداء الميزانية مع مقترحات المديرة التنفيذية بشأن الميزانية القادمة" وبما أن استعراض الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ قد قدم قبلا في تقرير أداء الميزانية (في مايو/أيار ١٩٩٧)، لم يكن ثمة داع لتكرار ذلك في وثيقة ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩. وستشمل مقترحات الميزانية القادمة استعراضا للميزانية الحالية.
●صفحة ٤، الفقرة ٥، (**أسعار السلع**)	●"وتُذكّر **اللجنة** بأن قيمة السلع قد استندت في ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى سعر متوسط قدره ٢٥٠ دولارا للطن، الذي كان يماثل تقريبا متوسط سعر السلع المرجح فوب في عام ١٩٩٥ (الوثيقة CFA:40/4/Rev.1). وطلبت **اللجنة** مزيدا من التوضيحات بشأن التغير في مستوى أسعار السلع وتكوين تشكيلات السلع الغذائية ولكن لم توفر لها أية معلومات إضافية".	●لقد زودت اللجنة بمعلومات إضافية عن تشكيلة الأغذية لحساب الأسعار بحسب فئات البرامج في ١٩٩٧/٩/٢٣، ولقد زودت **اللجنة** أيضا في ١٩٩٧/٩/٢٦، بمعلومات إضافية عن قيمة الأغذية محسوبة على أساس سعر متوسط يبلغ ٢٥٠ دولارا للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، إلى جانب الأسعار المقارنة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ وتفسير هذه الزيادة. وهذه البيانات مدعمة ببيانات عن متوسط الأسعار للطن للمشروعات الإنمائية، ومشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة وعمليات الطوارئ للفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩.	●بالنسبة لميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧، كانت قيمة السلع قائمة على أساس متوسط سعر يبلغ ٢٥٠ دولارا للطن، ويمثل ذلك سعر السلع "فوب" في صيف عام ١٩٩٥ عندما أجريت التقديرات. ولقد أخذت أسعار السلع، الحبوب على وجه الخصوص، في الارتفاع منذ ذلك التاريخ، ولقد نوقش ذلك في الدورة الأربعين **للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥. ولقد كانت الأسعار عالية في شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦ عندما بدأ تنفيذ الميزانية. ولقد كان متوسط السعر الحقيقي للطن من السلع في عام ١٩٩٦، ٣٤٦ دولارا للمشروعات الإنمائية، ٢٧٩ دولارا لمشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة، ٣٣٦ دولارا لعمليات الطوارئ. ومؤخرا، أبدت أسعار السلع انخفاضا. وبالنسبة لميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩، يبلغ

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
			متوسط السعر ٣٠٤ دولارات للطن من السلع للمشروعات الإنمائية، ٢٤٧ دولارا لمشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة، ٢٧٢ دولارا لعمليات الطوارئ.
•صفحة ٤، الفقرة ٦، (**التمويل من القطاع الخاص**)	•"... وأحيطت **اللجنة** علما في هذا الصدد بأن **البرنامج** يتطلع إلى توسيع نطاق قاعدته التمويلية بالسعي النشط إلى تعبئة تبرعات من الأفراد والمؤسسات ومصادر الشركات. وابلغت **اللجنة الاستشارية** بأن مساهمة قدرها مليون دولار قد تم التعهد بتقديمها فعلا. وترحب **اللجنة** بهذه الجهود ولكنها تنبه إلى أن الشروط المرتبطة بالمساهمات الطوعية، بما فيها تلك المقدمة من القطاع الخاص، يجب أن تخضع للنظام المالي **للمنظمة**".		•ستخضع جميع مساهمات **البرنامج** للنظام المالي المقترح **للبرنامج** (الوثيقة WFP/EB.3/97/4-B) (تقرير جماعة العمل مفتوحة العضوية بشأن تعديل النظام الأساسي والنظام المالي **لبرنامج الأغذية العالمي**: النظام المالي المقترح).
•صفحة ٤، الفقرة ٧، (**تكاليف الدعم المباشر في المقر**)	•"وتلاحظ **اللجنة الاستشارية** أن نسبة كبيرة من موارد تكاليف الدعم المباشر تستخدم في المقر لأنشطة ينبغي، في رأي **اللجنة**، أن تدرج في ميزانية **البرنامج** الخاصة بدعم البرامج والإدارة...".	•ردا على استفسار **اللجنة الاستشارية** بعد تقديم وثيقة ميزانية البرنامج المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، قدم **البرنامج للجنة الاستشارية** معلومات إضافية عن كيفية إعادة توزيع الموظفين المدعومين من ميزانية الدعم المباشر في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.	•يبين الجدول ١٤ من وثيقة الميزانية المقترحة **للبرنامج** للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ أوجه استخدام تكاليف الدعم المباشر للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. فبينما سيصرف جل هذه التكاليف في الميدان نجد أن هنالك جزءا متعلق بعمليات طوارئ كبرى ومعقدة وببرنامج تحسن الإدارة المالية سيصرف في المقر. •تمول ميزانية دعم البرامج والإدارة من مستردات تكاليف الدعم غير المباشر وبالتالي يشترك جميع المانحون في تمويلها. وإذا كان هنالك حرص من إحدى الجهات المانحة على تقديم مساهمات من أجل نفقات ذات طبيعة كبرى (برنامج تحسين الإدارة المالية مثلا) قد يكون من الأصوب عدم تضمين هذه النفقات في

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
			حساب تكاليف الدعم غير المباشر. لذلك السبب، لا نجد تكاليف برنامج تحسين الإدارة المالية متضمنة في ميزانية دعم البرامج والإدارة على الرغم من المبالغ المرصودة لذلك مبينة بوضوح في وثيقة ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩.
●صفحة ٥، الفقرة ٩، (**إيرادات سعر الفائدة**)	●"...استخدام الفوائد المتحققة خلال أية فترة مالية لتغطية أي قصور ناجم عن اختلالات هيكلية بين ميزانية دعم البرامج والإدارة ومستوى استرداد تكاليف الدعم غير المباشر؛ واستخدام ما يتبقى من عائدات الفوائد المحققة خلال فترة مالية معينة، بعد تغطية الاختلالات في مستردات تكاليف الدعم، في الفترة المالية التالية لتقليص معدلات استرداد تكاليف الدعم أو على النحو الذى يقرره **المجلس التنفيذي** بناء على توصية المديرة التنفيذية. وتوافق **اللجنة الاستشارية** على هذا الاقتراح".		●قدمت المديرة التنفيذية مقترحا بشأن استخدام إيرادات سعر الفائدة **للمجلس التنفيذي**. (الوثيقة WFP/EB.3/97/4-C).
●صفحة ٥، الفقرة ١٠، (**احتياطي التشغيل**)	●"وتلاحظ **اللجنة** أن التأثير الذي قد ينجم عن عمليات السحب هذه فيما يتعلق بمستوى احتياطي التشغيل وباستخدامه لتلبية الاحتياجات الأخرى مثل الاحتياجات المذكورة في الفقرة ٩١ لم يتم شرحه وتفسيره. وتُذكّر **اللجنة** بأن المستوى التمويلي لاحتياطي التشغيل قد حُدد بمبلغ ٥٧ مليون دولار، وبأن **اللجنة** قد أوصت باتخاذ الإجراء اللازم لضمان أن يغطي مستوى الاحتياطي الأغراض التي أنشئ لأجلها".		●إن الهدف من احتياطي التشغيل هو جعل **البرنامج** قادرا على تحمل نفقات في انتظار وصول المساهمات النقدية من الجهات المانحة. فاحتياطي التشغيل هو عبارة عن آلية مالية، وليست آلية للتمويل إلا في الحالات التي يقرر **المجلس** فيها تحويل أموال من حساب إلى حساب آخر. ونسبة للأرصدة النقدية الكبيرة المتاحة لم يحتاج **البرنامج** بعد لتحويل نقد من احتياطى التشغيل. وكما هو مبين في الفقرة ٩٢ من وثيقة ميزانية **البرنامج** للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ تتطلب النفقات التشغيلية دفعيات مقدمة من احتياطي التشغيل لالتزامات قصيرة الأجل،

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
			لأن مثل هذه النفقات لا تتم إلا بعد تأكيد المساهمات. يضاف إلى ذلك، أن النفقات النقدية الفعلية تضعف وتيرة الالتزامات.
●صفحة ٦، الفقرة ١٣، (**تكاليف الدعم غير المباشر وميزانية دعم البرامج والإدارة**)	●"...تعتقد **اللجنة** أنه سيكون من الصعب الاستمرار في الاستخدام المتزايد لعائدات الفوائد في تمويل النقص في استرداد تكاليف الدعم غير المباشر، وأن الأمر يقتضي خفض ميزانية دعم البرامج والإدارة إلى مستوى أكثر توافقاً مع معدلات الاسترداد التي أقرها **المجلس التنفيذي**. وقد قُدمت إلى **اللجنة** في هذا الصدد، بناء على طلبها، نتائج دراسة تكاليفية أجراها **البرنامج** في عام ١٩٩٧ بشأن معدلات تكاليف الدعم غير المباشر".		●لقد تم تخفيض ميزانية دعم البرامج والإدارة بشكل كبير لتعكس مستوى الانخفاض في العمليات. تورد إيرادات سعر الفائدة المتحققة من المساهمات متعددة الأطراف والمساهمات الموجهة متعددة الاطراف وتعامل كإيرادات متنوعة في الحساب العام **للبرنامج**. تستعمل إيرادات سعر الفائدة كآلية توازن لأي خلل يحدث بين مستردات تكاليف الدعم غير المباشر وميزانية دعم البرامج والإدارة المجازة حتى يتم اعتماد المعدلات الجديدة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ هنالك مقترحات أمام **المجلس التنفيذي** (الوثيقة WFP/EB.3/97/4-E).
●صفحة ٦، الفقرة ١٥، (**مبادرات التوفير**)	●"لاحظت **اللجنة** أن الوفورات التي تحققت من المبادرات المذكورة أعلاه قد بلغت ٢,٥ مليون دولار في ميزانية دعم البرامج والإدارة في ١٩٩٨-١٩٩٩ (الجدول ١ من الوثيقة WFP/EB.3/97/4-A). وأحيطت **اللجنة** علما بأن ميزانية دعم البرامج والإدارة مقارنة بتقديرات ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧ المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ قد خُفضت بمقدار ٢١,٤ مليون دولار ليصبح مستواها ٢٠٥ ملايين دولار بأسعار ١٩٩٦-١٩٩٧".	●لقد أرسل **للجنة الاستشارية** في يوم ١٩٩٧/٩/٢٣ تحليل للوفورات الممكنة في ميزانية **البرنامج** للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ ، والفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. ●كانت الميزانية المقدرة لدعم البرامج والإدارة للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ ٢٤٠,٤ مليون دولار. كما كان ذلك موضحاً في مقترح الميزانية	●تمثل الميزانية المقترحة لدعم البرامج والإدارة للفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩ تخفيضاً يبلغ ٣٥,٤ مليون دولار (بالقيمة الثابتة) مقارنة بالميزانية المقدرة للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧.

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
		الأوَّلى. وكان من المتوقع تحقيق وفورات إضافية تبلغ ٦,٤ مليون دولار خلال الفترة المالية. وعندما خفضت المديرة التنفيذية ميزانية دعم البرامج والإدارة في ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٢٢٦,٤ مليون دولار (بما يتناسب مع حجم العمليات المتوقع)، مثل ذلك خفضاً بلغ ١٤ مليون دولار مقارنة بالحجم الإجمالي المجاز للميزانية. وتطبيقا لمبدأ المرونة في الميزانية (أي تكييف الميزانية تبعا لحجم العمليات)، خفضت الميزانية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بشكل أكبر بسبب الانخفاض المتوقع في حجم العمليلت. إذا افترضنا عدم التغير في عناصر ميزانية دعم البرامج والإدارة، الثابت منها والمتغير، (كما كلن عليه الحال في ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧)، فإن الميزانية القاعدية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ لحجم تسليمات يقدر بـ ٤,٤ مليون طن ستكون ٢٠٥ ملايين دولار. تبين هذه القاعدة نقصا أكبر يصل إلى ٢١,٤ مليون دولار من ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧. المعدَّلة والبالغة ٢٢٦,٤ مليون دولار. يساوي الخفض البالغ ٣٥,٤ مليون دولار في ميزانية دعم البرامج والإدارة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ١٥ في المائة مقارنة بميزانية دعم البرامج والإدارة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. تشمل ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة للفترة ١٩٩٨-	

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
		١٩٩٩، زيادة في نفقات الموظفين تبلغ ٩,٤ مليون دولار. ستخضع الميزانية بمجملها لإعادة تقدير للتكاليف وفقا لما يقرره مؤتمر **منظمة الأغذية والزراعة** في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٧ بشأن سعر تحويل العملة بين الليرة والدولار.	
●صفحة ٦، الفقرة ١٦، (**صافي التخفيض في المقر**)	●"وتلاحظ **اللجنة** أن صافي التخفيض المستهدف في المقر سيصل إلى ٤٤,٥ وظيفة (الفقرة ١٠١). غير أن هذا التخفيض لم يتجل في جداول موظفي المكاتب الميدانية (أنظر الجدول باء ٢ من الوثيقة WFP/EB.3/97/4-A)".	●أرسل **للجنة الاستشارية** في ١٩٩٧/٩/٢٣ تحليل لتخفيض ميزانية دعم البرامج والإدارة يبين مبادرات الوفر والمبالغ التي يمكن توفيرها للفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ والفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩، يبين ذلك التحليل أنه ستكون هنالك وفورات متوقعة في ميزانية دعم البرامج والإدارة لميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧ تبلغ ١٤ مليون دولار، ووفورات مقدرة تبلغ ٢١,٤ مليون دولار في ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩، ويبلغ مجموع الوفورات (في فترات السنوات الأربع) ٣٥,٤ مليون دولار.	●يجب تخفيض ميزانية دعم البرامج والإدارة للانخفاض المتوقع في حجم العمليات. وعلى **البرنامج**، في نفس الوقت عند الضرورة، أن يعزز من وجوده على مستوى المكاتب الإقليمية في الميدان وفي بعض المكاتب القطرية، لاسيما في أقل البلدان نموا. ومن شأن خفض الموظفين في المقر أن يسهِّل هذه العملية.
●صفحة ٦، الفقرة ١٦، (**الدرجات الوظيفية في المقر**)	●"وتلاحظ **اللجنة** كذلك أن بعض الوحدات التنظيمية في المقر (مثل، مكتب المدير التنفيذي وقسم الموارد والعلاقات الخارجية) مازالت تُعد "مثقلة بالوظائف العليا" ولا تتضمن الوثيقة تفسيراً لارتفاع عدد الوظائف في رتبتي مدير-٢ ومدير-١ في هذه الوحدات، في حين أن مجموع وظائف م-٢ وم-٣ قد خُفضت تخفيضا كبيرا (أنظر الجدول باء ٢). وتُوصي **اللجنة الاستشارية** بأن تُقدم المديرة التنفيذية تفسيرا لهذه المسألة في الوثيقة التالية التي ستقدمها إلى **اللجنة**".	●قدم **للجنة الاستشارية** يوم ١٩٩٧/٩/٢٦ توزيع تفصيلي لموظفي **البرنامج** في المقر بحسب وحداتهم التنظيمية.	●إلى جانب وظيفتي المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي، هنالك خمسة وظائف من الدرجة مدير ١ وهي: مدير مكتب المدير التنفيذي، مكتب المراجعة الداخلية، ومكتب التقييم، ومكتب التفتيش والتحقيق، ومكتب الميزانية. ويرأس قسم الموارد والعلاقات الخارجية مدير بدرجة مدير -٢ ويتبع لقسمه أربعة مديرين من الدرجة مدير-١ (وهم مديرو الوحدات

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
			التالية: الشؤون العامة، أمانة **المجلس التنفيذي**، والعلاقات بالوكالات، وتعبئة الموارد للأمريكتين وآسيا واستراليا، وتعبئة الموارد لأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا). وباستثناء نقل مكتب الميزانية من قسم المالية ونظم المعلومات إلى مكتب المدير التنفيذي ليس ثمة تغييرات في هيكل قسم الموارد والعلاقات الخارجية أو مكتب المدير التنفيذي.
•صفحتا ٦-٧، الفقرة ١٧، (**برنامج العمل في المكاتب الإقليمية والقطرية**)	•"وتلاحظ **اللجنة الاستشارية** أنه بالرغم من أن "ميزانية دعم البرامج والإدارة في **البرنامج** يحددها بقدر كبير برنامج العمل الذي يتعين تنفيذه في المكاتب الإقليمية والقطرية التي يكمن فيها العمل الأساسي **للبرنامج**"، فإن الوثيقة لا تتضمن أي تفسير للعمل المنفذ من جانب الشبكة الميدانية **للبرنامج**؛ وهذا أمر ينبغي تصحيحه. وقد طلبت **اللجنة الاستشارية** معلومات عن توزيع مبلغ ٠٠٠ ٦٥٢ ٢٥ دولار المدرج في الميزانية لتكاليف التشغيل المحلي، ولكن هذه المعلومات لم تُقدم إليها".	•أرسل **للجنة الاستشارية** يوم ١٩٩٧/٩/٢٦ المزيد من المعلومات عن تكاليف التشغيل المحلية لميزانية دعم البرامج والإدارة ١٩٩٨-١٩٩٩. قدم **للجنة** تفصيل عن التقديرات (تكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى لكل قطر على حدة)	•تبين ميزانية **البرنامج** المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ العدد الكلي للموظفين وتكاليف التشغيل المحلية للعمليات الميدانية في كل إقليم. الأرقام الواردة في وثيقة الميزانية هي عبارة عن تلخيص للتقديرات المفصلة لكل مكتب قطري. فنيا تعد بيانات عنصر الموظفين في الميزانية تفصيلا لكل مكتب قطري أو إقليمي مسبقا، ترد التكاليف المحلية مقدرة. وترد تفاصيل العدد الإجمالي بحسب نوع النفقات أو تخصيصا للمكاتب القطرية أو الإقليمية بعد إصدار الميزانية بعد أن يجيزها **المجلس التنفيذي**. •يرد برنامج العمل الذي ستقوم المكاتب القطرية والإقليمية بتنفيذه في شكل مختصر في الجدول ١٧ من وثيقة ميزانية **البرنامج** للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ويورد قسم الميزانية الخاص للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بتوافر الموارد ومستخداماتها وصفا لأنشطة **البرنامج** في مجال التنمية وعمليات اللاجئين والنازحين الممتدة وعمليات

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
			الطوارئ والعمليات الخاصة. فبرنامج العمل هو عبارة عن تقدير لحجم العمل من ناحية عامة ويحدده حجم الموارد المتوافرة. أما التنفيذ الفعلي فيقوم على المشروعات والبرامج والعمليات التي تمثل عمليات الإغاثة التي لم تجز بعد جلها. ولهذا السبب ليس من الممكن إعطاء تفاصيل عن مستوى العمليات خصوصا فيما يتعلق بعمليات اللاجئين والنازحين الممتدة وعمليات الطوارئ، في الوقت الحالي. ●وفي ميزانيات الفترات القادمة سنقدم وصفا أكثر تفصيلا لبرنامج عمل **البرنامج** والأنشطة التشغيلية المرتبطة به مع الربط الواضح بين ذلك وبين تقديرات ميزانية دعم البرامج والإدارة.
●صفحة ٧، الفقرة ١٩، (**إعادة تصنيف الوظائف**)	●"وتلاحظ **اللجنة** من الفقرة ١٣٨ أن المديرة التنفيذية تقترح تخصيص مبلغ لترفيع عشر وظائف على الأكثر في ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩. وتطلب **اللجنة** موافاتها في المستقبل بمعلومات عن الأساس الذي تستند إليه عمليات إعادة تصنيف الوظائف".		●عندما وافقت **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** على اقتراح المديرة التنفيذية بإجراء ترفيع لـ ٣٥ وظيفة محددة في ميزانية الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، أقرت بضرورة منح هذه الإمكانية للمدير التنفيذي. ولقد قدمت المديرة التنفيذية لاحقا تقريرا عن تنفيذ عمليات الترفيع هذه التي كانت قد أجيزت في ميزانية ١٩٩٤-١٩٩٥. ولقد فوضت المديرة التنفيذية بترفيع ٢٠ وظيفة في ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧. تورد الفقرة ١٣٧ من وثيقة ميزانية **البرنامج** للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ تلخيصاً للكيفية التي نفذت بها هذه الترفيعات على الرغم من إمكانية تقديم تقرير بالترفيعات المنفذة لاحقا إلا أن المعلومات عن إعادة تصنيف الوظائف لن تكون

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
			متوافرة عند تقديم ميزانية **البرنامج** المقترحة.
•صفحة ٧، الفقرة ٢٠، (**تخفيض العمليات المنفذة**)	•"وأشير في الفقرة ١٠٢ إلى أن التخفيض المنتظر في العمليات المنفذة في بعض البلدان قد أدى إلى اتخاذ قرار بتخفيض عدد الوظائف المهنية في المكاتب القطرية. وتأسف **اللجنة** لعدم تقديم أية معلومات عن كيفية الاستفادة من موارد الموظفين في هذه المكاتب الإقليمية والقطرية".	•يبين الجدول ١٧ من وثيقة ميزانية **البرنامج** حجم العمليات بحسب فئات البرامج تبعا لما يعتزم **البرنامج** تنفيذه في كل إقليم خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. تشير الصفحات ٤١ و٤٢ من الوثيقة إلى أنشطة دعم البرامج التي تقوم بها في الميدان المكاتب الإقليمية والقطرية. أرسل **للجنة الاستشارية** في يوم ١٩٩٧/٩/٢٦ جدول تفصيلي لتكاليف الميزانية المقدرة (تكاليف الموظفين وتكاليف التشغيل المحلية) لكل مكتب قطري أو إقليمي حسبما هو مقترح في ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩.	•ستلغى بعض الوظائف في بعض المكاتب القطرية بسبب التخفيض المبرمج لعدد الموظفين في الميدان خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ولكن معظم الموظفين المتأثرين بعملية إلغاء الوظائف سوف يتم إعادة توزيعهم أو إرسالهم إلى المكاتب الإقليمية أو القطرية التي برزت فيها حاجة لتعزيز عدد الموظفين فيها خلال الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩.
•صفحة ٧، الفقرة ٢١، (**الوظائف الممولة من تكاليف الدعم المباشر وبرنامج تحسين الإدراة المالية في المقر**)	•"وتكرر **اللجنة الاستشارية** رأيها بأنها غير مقتنعة، مع مراعاة مسؤوليات وحدات المقر المعنية بأن هذه التغييرات في موظفي المقر ينبغي أن تُصنّف بوصفها من تكاليف الدعم المباشر. وقد أشارت **اللجنة** إلى أن استبعاد هذه التكاليف من ميزانية دعم البرامج والإدارة يصور تكاليف الإدارة والدعم الفعلية اللازمة لتنفيذ أنشطة **البرنامج** بأقل من حقيقتها...".	•أرسلت **للجنة الاستشارية** في ١٩٩٧/٩/٢٦ معلومات إضافية عن طريقة تطبيق تكاليف الدعم المباشر في مقر **البرنامج**.	•نفقات الموظفين الممولة من تكاليف الدعم المباشر في مقر **البرنامج** مرتبطة ببرامج ومشروعات وعمليات **البرنامج** وهذا من الأمور التي يتوجب أخذها في الاعتبار مستقبلاً عند استعراض سياسات **البرنامج** للموارد والتمويل طويل الأجل.
•صفحتا ٧ و٨، الفقرة ٢٢، (**برنامج تحسين الإدارة المالية**)	•"وتُذكّر **اللجنة** بأنها كانت قد أُخبرت بأن التقديرات الأولية الكلية لبرنامج تحسين الإدارة المالية تبلغ ١٨ مليون دولار وأن المشروع كان يُنتظر أن يُستكمل خلال ثلاث سنوات، أي بحلول نهاية عام ١٩٩٧ (الفقرة ٢٨ من الوثيقة CFA: 40/4/Add.2) ولم تتمكن **اللجنة** من أن تتبين أسباب هذه الزيادة	•أرسلت **للجنة الاستشارية** يوم ١٩٩٧/٩/٢٣ معلومات إضافية عن برنامج تحسين الإدارة المالية يشمل تفسيراً للزيادة في تقديرات تكاليف هذا **البرنامج**.	

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
	الكبيرة في تكاليف المشروع وتمديد أجله حتى عام ١٩٩٩".		
●صفحة ٨، الفقرة ٢٣، (**برنامج تحسين الإدراة المالية**)	●"وقد طلبت **اللجنة الاستشارية** من المديرة التنفيذية أن تُقدم، في إطار تقرير الأداء للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ (المشار إليه في الفقرة ٣ أعلاه)، معلومات تفصيلية عن التقدم المُحرز في تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية، توضح فيها، ضمن جملة أمور، نطاق هذا البرنامج، ومختلف عناصر المشروع، وفترة التنفيذ، ومصادر التمويل، والنفقات (الفقرتان ٢٩ و٣٦ من الوثيقة CFA:40/4/Add.2). وتأسف **اللجنة** لعدم موافاتها بهذه المعلومات. وقد قُدمت إلى **اللجنة** نسخة من التقرير المرحلي رقم ٤ عن برنامج تحسين الإدارة المالية، الذي يغطي الربع الثاني من عام ١٩٩٧ ويتضمن ملخصا بالإنجازات المُتحققة حتى ذلك التاريخ. بيد أن المعلومات الواردة في هذه النشرة الإخبارية عن برنامج تحسين الإدارة المالية لا تعالج بصورة كاملة شواغل **اللجنة**".		●يورد التقرير ربع السنوي بالتقدم المحرز معلومات مفصلة عن المشروعات واحتياجات التنفيذ والتمويل لبرنامج تحسين الإدارة المالية. وتراجع لجنة تسيير برنامج تحسين الإدارة المالية هذه المعلومات وتقدم مشورتها للمديرة التنفيذية. تضم لجنة التسيير التي يرأسها نائب المدير التنفيذي – ضمن من تضم، مساعد المدير التنفيذي، مديري أقسام المالية ونظم المعلومات وقسم الاستراتيجية والسياسات،والموارد البشرية والمراجعة الداخلية. ويقدم تنوير منتظم للجهات المانحة وأعضاء **المجلس التنفيذي** عن سير العمل في برنامج تحسين الإدارة المالية.
●صفحة ٨، الفقرة ٢٤، (**برنامج تحسين الإدراة المالية**)	●"إن المديرة التنفيذية ستواصل التماس مساهمات من الجهات المانحة لتغطية ما تبقى من تكاليف تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية وبأنها تقترح، كإجراء مؤقت، نقل مبلغ يصل إلى عشرة ملايين دولار من عائدات الفوائد للمساعدة على استكمال المشروعات والأنشطة المنفذة في إطار هذا البرنامج الأخير. ولا تستطيع **اللجنة**، في ضوء الملاحظات التي أبدتها أن تتخذ موقفا بشأن هذا الاقتراح. وتطلب **اللجنة** من المديرة التنفيذية أن تُعد تقرير أداء كاملاً عن تنفيذ برنامج تحسين الإدارة المالية منذ بداية المشروع وأن تُوافي به **اللجنة** في إطار تقديم الميزانية المقبلة".		●تنوي المديرة التنفيذية تقديم تقرير عن سير العمل في برنامج تحسين الإدارة المالية **للمجلس التنفيذي** خلال عام ١٩٩٨.
●صفحة ٨، الفقرة ٢٥، (**برنامج تحسين الإدراة**	●"غير أن **اللجنة** تكرر التأكيد على أن المستوى الكامل لتكاليف دعم البرامج والإدارة، بما في ذلك تكاليف برنامج تحسين الإدارة المالية،		●تعتبر تكاليف برنامج تحسين الإدارة المالية تكاليف دعم مباشر غير متكرر مرتبط بعملية من العمليات الخاصة.

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
المالية)	ينبغي تحليله بصرف النظر عما إذا كان التمويل يأتي من موارد تم التعهد بها لمختلف عمليات **البرنامج** أومن مساهمات إضافية تقدمها الجهات المانحة. ففي رأي **اللجنة** أن هذا سيسمح لها **وللمجلس التنفيذي** بتمحيص ورصد تكلفة هذه الأنشطة".		وهي تمثل نفقات رأسمالية لا تحتملها ميزانية دعم البرامج والإدارة. تبين وثيقة الميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ التكلفة الكاملة لبرنامج تحسين الإدارة المالية. (انظر أيضا إلى التعليق عن الفقرة ٦ في صفحة ٣ من هذه الوثيقة) ستضمن المعلومات الخاصة بسير العمل في برنامج تحسين الإدارة المالية وثائق الميزانية ووثائق أداء الميزانية في المستقبل. إذا رأى **المجلس التنفيذي** ضرورة ذلك.
●صفحتا ٨ و٩، الفقرة ٢٧، **(التدريب)**	●"ومن رأي **اللجنة**، كما سلفت الإشارة، أن **البرنامج** ينبغي أن يواصل بذل الجهود للاستجابة للاحتياجات التدريبية للنظراء الحكوميين والشركاء المنفذين، كوسيلة لزيادة القدرة على التنفيذ والإشراف على المساعدات المقدمة (الفقرة ٧ من الوثيقة WFP/EB.A/97/4-A/Add.2). وفيما يتعلق بتدريب موظفي **البرنامج**، تطلب **اللجنة**، أن تُوافى مستقبلا، بمعلومات عن العدد الكلي للموظفين المُدربين ولفئات التدريب المناظرة، ألا وهي: التدريب الإداري، والمالية، والإدارة. وعلاوة على ذلك... توافق **اللجنة**، بالنظر إلى تزايد التركيز على تفويض السلطة إلى الميدان على الرأي الذي يذهب إلى أن التدريب ينبغي أن يستهدف إيجاد قدرة أكبر على النهوض بالسلطات المفوّضة. وقد طلبت **اللجنة** أن تُحلّل المعلومات المتعلقة بالموارد المُنفقة على التدريب والتي قد تُدرج في ميزانية المشروعات أوفي تكاليف الدعم المباشر تحليلاً تفصيلياً في المستقبل في القسم الخاص بالتدريب في وثيقة الميزانية".	●أرسلت **للجنة الاستشارية** يوم ١٩٩٧/٩/٢٦ معلومات إضافية عن عدد الدورات التدريبية التي نظمها **البرنامج** خلال الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ بحسب: (١) نوع التدريب؛ (٢) فئة الموظفين؛ (٣) النظراء.	●يمكن تضمين ميزانيات **البرنامج** وتقارير أداء الميزانية في المستقبل معلومات أنشطة **البرنامج** في مجال التدريب.

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
•صفحة ٩، الفقرة ٢٨، (**ميزانية دعم البرامج والإدارة)**	•"وتناقش الفقرات ٢٢٠-٢٣٥ من وثيقة الميزانية الغرض الرئيسي للإنفاق من ميزانية دعم البرامج والإدارة، ويبين الجدول جيم ١ ميزانية دعم البرامج والإدارة المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ بالقياس إلى الميزانية المُعدلة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ بحسب الغرض الرئيسي من الإنفاق. وتلاحظ **اللجنة** أن أسباب التغيرات الكبيرة عن مستويات ١٩٩٦-١٩٩٧ في أغراض الإنفاق المختلفة من ميزانية دعم البرامج والإدارة لم يتم تفسيرها".		•يرتبط حجم ميزانية دعم البرامج والإدارة بحجم العمليات. انخفضت ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ لدعم البرامج والإدارة إلى أقل من حجم الموارد المتوقع واقتصاد كبر الحجم في عدة بنود يجب تحديدها. الموارد المتوافرة معروفة وعلى المديرين تحديد أولويات الصرف وفق ميزانياتهم. ولهذا السبب خفضت بعض بنود الميزانية وربما ترتفع بنود أخرى تبعا لذلك.
•صفحة ٩، الفقرة ٢٩، (مستحقات الخدمات الطبية لما بعد الخدمة)	•"فإن تكاليف الموظفين البالغة ١٥٥ ٩٤٣ ٠٠٠ دولار لا تشمل اعتماداً لتمويل التزامات **البرنامج** إزاء المستحقات الطبية بعد انتهاء الخدمة، و"في حالة اتخاذ **المجلس التنفيذي** قرارا بتخصيص اعتماد لهذه الالتزامات، فإن عنصر تكاليف الموظفين في الميزانية سيتعين تعديله تبعاً لذلك". وتُذكّر **اللجنة الاستشارية** بأن المديرة التنفيذية كانت قد اقترحت إنشاء صندوق لتمويل الالتزامات إزاء المستحقات الطبية بعد انتهاء الخدمة يمول من الفوائض المُتحققة في المستقبل. وكانت **اللجنة** قد أحيطت علما في هذا الصدد بأن الفوائض المعنية هي تلك التي يتاح **للبرنامج** أن يتصرف فيها كاملة وغير المخصصة لأغراض بعينها. ولاحظت **اللجنة** أن توصيات المديرة التنفيذية لم تكن مشفوعة بالمترتبات المالية السابقة وبأن خيارات التمويل الأخرى لم يتم عرضها (الفقرة ١٨ من الوثيقة WFP/EB.A/97/4-A/Add.2). وتكرر **اللجنة** رأيها بأنه مع مراعاة الحاجة إلى معرفة المترتبات المالية الدقيقة ووضع الانخفاض المتوقع في الاحتياطيات المتاحة للمعونة		•قدمت المديرة التنفيذية تقريرا **للمجلس التنفيذي** عن الأموال المخصصة لتمويل الاستحقاقات الطبية لما بعد الخدمة للعاملين في **البرنامج** (أي تقدير الاحتياجات والأرقام وكيفية تمويل الاستحقاقات الطبية لما بعد الخدمة في الوقت الحالي، والقيمة الحالية للمستحقات وتكلفة الخدمات وما إلى ذلك) انظر الوثيقة (WFP/EB.A/97/4-E). هنالك المزيد من العمل الإكتواري والمفاوضات مع **منظمة الأغذية والزراعة** وغيرها من المنظمات المشتركة في الخطة الطبية لتحديد نصيب **البرنامج** في هذه النفقات. ستقدم مقترحات إضافية بهذا الخصوص إلى **المجلس التنفيذي** خلال الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩.

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
	الغذائية في الاعتبار، فإن اقتراح المديرة التنفيذية يتعين تقييمه بدقة وعناية ودراسة جميع الخيارات المتاحة، بما في ذلك إمكانية تعديل الأقساط".		
●صفحة ٩، الفقرة ٣١، **(دفعية مقدّمة قدرها ١٠ ملايين دولار للانتقال للمبنى الجديد للمقر)**	●"وتلاحظ **اللجنة الاستشارية** أن الوثيقة لم تتضمن أية معلومات عن كيفية استخدام المبلغ المقترض من احتياطي التشغيل، وقدره ١٠ ملايين دولار، فيما يتعلق بالانتقال إلى مبنى المقر الجديد. وتُذكّر **اللجنة** بأنها كانت قد أشارت، فيما يتعلق بطلب مماثل بإجراء عملية تجديد كبرى لمبنى مقر **البرنامج** خلال ١٩٩٦-١٩٩٧ بتكلفة تبلغ ١٠ ملايين دولار أيضا، إلى أن مصدر تمويل عملية تجديد مبنى المقر لا يلغي الحاجة إلى تبرير التقديرات، ولا يعني أيضا أن الإنفاق ينبغي أن يقتطع من ميزانية دعم البرامج والإدارة. وقد طلبت **اللجنة** أيضا تقديم معلومات مفصلة عن هذه المسألة فيما يتعلق بتقرير الأداء المشار إليه في التقرير السابق. وتأسف **اللجنة** لعدم الاستجابة للتوصيات السابقة".	●قدم **البرنامج للجنة الاستشارية** يوم ١٩٩٧/٩/١٦ تفاصيلا للتكاليف المتوقعة المترتبة على الانتقال للمباني الجديدة للمقر.	●قدمت المديرة التنفيذية اقتراحا في ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧ بتخصيص ١٠ ملايين دولار. لصيانة المبنى الحالي لمقر **البرنامج**. ولقد ألغى برنامج الصيانة لاحقا ولذلك لم يعد التقرير الذي طلبته **اللجنة الاستشارية**. ●والمبلغ الجديد المطلوب في ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ الغرض منه تلبية متطلبات التواؤم مع المبنى الجديد **للبرنامج**. وستكون فترة هذا المبلغ قصيرة في انتظار رده من حكومة البلد المضيف. وسيستخدم هذا المبلغ للأعمال الأساسية في المبنى لا غيرها (مثل، أشغال الهندسة المدنية اللازمة لتكييف المبنى لاحتياجات **البرنامج** ولشراء الأثاثات الجديدة المتناسبة مع نظام العمل في الفضاء المفتوح. وستستخدم الأثاثات والمعدات الموجودة حالياً في **البرنامج** بالقدر الممكن.
●صفحة ١٠، الفقرة ٣٢، **(الانتقال للمبنى الجديد للمقر)**	●"وقد وُوفيت **اللجنة الاستشارية**، بناء على طلبها، بميزانية أولية لتجديد مبنى المقر الجديد في باركو دي ميديتشي برومو قدرها ٢٠٠ ٢٨٤ ١١ دولار؛ غير أن **اللجنة** لم توافِ بأي دليل عن نية الحكومة المضيفة رد هذه النفقات إلى **البرنامج** خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩".	●لقد قدمت ميزانية أولية بلغت ١١,٣ مليار ليرة إيطالية (أي ما يعادل ٦,٥ مليون دولار) للدول المضيفة. ولقد أخطرت **اللجنة الاستشارية** بذلك قبل إرسال تقريرها.	●بلغت التقديرات الأولية **للبرنامج** لتلبية تكاليف الانتقال للمبنى الجديد ١٠ ملايين دولار لتغطية تكاليف إعداد المبنى. يرى **البرنامج** أن حكومة البلد المضيف ستحترم أحكام اتفاقية المقر، المادة الثانية، الفقرة ٣(أ) و(ب): (أ) "حتى توفر الحكومة الإيطالية مبان مناسبة، عليها أن تساعد **برنامج الأغذية العالمي** في استئجار مبان وأن ترد **للبرنامج** أي أموال تدفع

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
			لإيجار هذه المباني"، والفقرة ٣ (ب): "وعندما توفر الحكومة مبان مناسبة **للبرنامج** على الحكومة أن تدفع نفقات شراء الأثاثات والتجهيزات بما في ذلك تجهيزات الاتصالات الداخلية، وإذا دعت الضرورة تجهيزات الترجمة الفورية، إلى جانب تركيب مرافق الاتصالات اللاسلكية والمرافق العامة. ونفقات تعديل هيئة المباني..." وبما أن الانتقال للمباني الجديدة سيتم في أوائل عام ١٩٩٨، سيتم تقديم طلب استعادة المبالغ بنهاية الربع الأول أو في الربع الثاني من العام. وفي هذا الإطار سيكون أمام حكومة البلد المضيف متسع من الوقت لترد المبالغ المستحقة قبل انقضاء الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩.
●صفحتا ٩ و ١٠، الفقرة ٣٣، (**احتياطي التشغيل**)	●"...أن يستخدم احتياطي التشغيل في "رد السلف من الصناديق الأخرى على نحو ما يقرره **المجلس التنفيذي** والتي تعلن بشأنها تعهدات مؤكدة أو تحدد لأجلها مصادر دخل مؤكدة، بحد أقصى قدره خمسة ملايين دولار أو ما لا يتجاوز ١٠ في المائة من احتياطي التشغيل، أيهما أقل". وقد أخذت **اللجنة** علما وأيدت، في الفقرات ٢٢ من تقريرها ... اقتراح المديرة التنفيذية فيما يتعلق بتمويل احتياطي التشغيل وتحديد موارده. وفي ظل هذه الظروف، لا ترى **اللجنة** مبررا لاستخدام احتياطي التشغيل في تجديد مبنى المقر الجديد".		●الجهاز الرياسي **للبرنامج** هو السلطة التي أنشأت احتياطي التشغيل، وأن **للمجلس** أن يلجأ لأخذ أموال نقدية من احتياطي التشغيل لتغطية احتياجات الانتقال للمباني الجديدة حتى يوفر المبلغ الذي طلبته المديرة التنفيذية لهذا الغرض. يرى **البرنامج** أن اللجوء لاحتياطي التشغيل أمر استثنائي لهذا التمويل المقدم. حيث لا توجد وسيلة أخرى يمكن اللجوء إليها.
●صفحة ١٠، الفقرة ٣٤، (**المباني المشتركة**)	●"وتطلب المديرة التنفيذية، فيما يتعلق بمناقشة إصلاح **الأمم المتحدة**، ترخيصا من **المجلس التنفيذي** باستخدام مبلغ يصل إلى ٣ ملايين دولار من الحساب العام لتغطية التكاليف التي قد يتكبدها **البرنامج** فيما		●اقترحت المديرة التنفيذية تجنيب مبلغ ٣ ملايين دولار من الحساب العام لمواجهة تكاليف مساهمة **البرنامج** في المباني المشتركة. خلال المناقشات في **لجنة المالية في**

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/ Add.2)	تقرير اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية	معلومات إضافية قدمت للجنة الاستشارية	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
	يتعلق بالمباني الموحدة في الميدان. وقد اخبرت **اللجنة**، بعد الاستعلام، بأن المبلغ المقدر بثلاثة ملايين دولار ما هو إلا مبلغ نظري، لأن التقديرات الفعلية لتكاليف المباني الموحدة لم توضع حتى الآن. ولا ترى **اللجنة** حاجة لتخصيص أموال في هذا الوقت لمبان موحدة لم تتم دراستها وحساب تكلفتها. وفي حالة ظهور احتياج إلى الموارد لهذا الغرض خلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، فإنها ينبغي أن تتجلى في تقرير الأداء، وإلا فإنها ينبغي أن تسوغ، فيما يتعلق بالفترات المالية اللاحقة، في إطار ميزانية دعم البرامج والإدارة، التي تتصل بها".		**منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية**، وافقت المديرة التنفيذية على أن تطلب من **المجلس التنفيذي** لاحقا أن يوافق على ذلك عندما تأخذ فكرة المباني المشتركة شكلا محددا.
●صفحة ١٠، الفقرة ٣٥ (**رصيد الطوارئ**)	●"وتلاحظ **اللجنة**... أن هناك اعتمادا للطوارئ قدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار. وتفهم **اللجنة** أن هذا الاحتياطي لم يستخدم حتى الآن، ولذا، فإنها توصى بإعادة النظر في استمراره".		●تم توفير رصيد للطوارئ يبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار في الميزانية المقترحة **للبرنامج** للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وذلك اتساقا مع ممارسات **البرنامج** في السابق وصار رصيد الطوارئ بعد تطبيق سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل التي تربط ميزانية دعم البرامج والإدارة بحجم العمليات أقل أهمية. وتبعا لذلك، ستختفى الحاجة لرصيد الطوارئ في ميزانية دعم البرامج والإدارة في المستقبل.
●صفحة ١٠، الفقرة ٣٦ (**مستوى الاحتياجات**)	"وقد حددت **اللجنة الاستشارية**، في عدة مناسبات، نفقات ينبغي إدراجها في تكاليف دعم البرامج والإدارة. وتلاحظ **اللجنة** أن الممارسة المتمثلة في عدم إدراج هذا النوع من النفقات في تكاليف دعم البرامج والإدارة يصور مستوى الاحتياجات بأقل من حقيقته. كما يساور **اللجنة** القلق لأن هذا الإجراء لا يتيح لها ولا **للمجلس التنفيذي** دراسة النفقات المقترحة دراسة كاملة".		●(أنظر أيضا التعليق على الفقرة ٦ في صفحة ٣ من هذه الوثيقة).

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/Add.1)	تقرير اللجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
• صفحة ١، الفقرة ٣، (**الاتجاه المتزايد في ميزانية الدعم البرامجي والتكاليف الإدارية**)	•"وامتدحت **اللجنة** ما تضمنته هذه الوثيقة من معلومات وما اتسمت به من يسر وسهولة في استعراضها. وأعربت عن قلقها إزاء الاتجاه المتزايد في ميزانية الدعم البرامجي والتكاليف الإدارية كنسبة مئوية من أنشطة **البرنامج**...".	•بين ملخص الجدول (٣) من وثيقة ميزانية **البرنامج** للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ أن ميزانية دعم البرامج والإدارة كنسبة من إجمالي أعمال البرنامج قد ارتفعت من حوالي ٦,٤ في المائة في ميزانية ١٩٨٨-١٩٨٩ إلى حوالي ٨,٧ في المائة في ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩. إلى جانب نصيب التكاليف الثابتة في ميزانية دعم البرامج والإدارة، هنالك ثلاثة عناصر أدت إلى هذه الزيادة هي: (١) بين عنصر ميزانية دعم البرامج والإدارة النفقات الفعلية للفترة الممتدة حتى ميزانية ١٩٩٤-١٩٩٥. وهنالك تقديرات في الميزانية لما يلي ذلك. تمكن **البرنامج** عن طريق بذل الجهود لضبط التكاليف عن تحقيق نفقات فعلية تقل كثيرا عن المرصود في الميزانية مع تحسين جانب النوعية في الخدمات المقدمة؛ (٢) تشمل ميزانية دعم البرامج والإدارة الزيادة السنوية المكتتبة تحت النظام الموحد **للأمم المتحدة**. بينما تتأرجح النفقات التشغيلية الأخرى صعودا ونزولا، تنمو التكاليف المعيارية والمكتتبة إلى الصعود؛ (٣) قبل ميزانية ١٩٩٦-١٩٩٧، كانت الميزانية التشغيلية تشمل كل نفقات الدعم من خارج الميزانية ويقلل ذلك من الحجم الإجمالي لميزانية دعم البرامج والإدارة. أدى إدماج هذه النفقات في ميزانية دعم البرامج والإدارة منذ الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى زيادة إجمالي حجم ميزانية دعم البرامج والإدارة مع خفض حجم العمليات التي تقاس بها ميزانية دعم البرامج والإدارة.
• صفحة ١ الفقرة ٤، (**زيادة تقديرات تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة**)	•"وأعربت اللجنة عن القلق إزاء (١) زيادة تقديرات تكاليف التسليم مقابل الحجم المتناقص للسلع وتطور تكاليف السلع في ضوء انخفاض الأسعار العالمية، (٢) زيادة تقديرات تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة رغم انخفاض حجم السلع."	•وضعت تقديرات ميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ للنقل البحري والنقل البري والتخزين والمناولة على النفقات الفعلية لعام ١٩٩٦ والنفقات المقدرة لعام ١٩٩٧. بينما نجد أن وضع فئتي المشروعات الإنمائية ومشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة **للبرنامج** معروفة ويمكن التكهن بها في الميزانية القادمة، لا يتوفر الشيء نفسه بالنسبة لفئة عمليات الطوارئ. ولكن ذلك أمر نظري. لأن **البرنامج** عندما يطلب مساهمات لعمليات الطوارئ يبين مقترحاته على مواضع معروفة لهذه الأنشطة، إلى جانب عوامل تشغيلية أخرى لها معدلات محددة. وتختلف هذه المعدلات عن أرقام الميزانية.

المرجع في الوثيقة (WFP/EB.3/97/4-A/Add.1)	تقرير اللجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة	تعليقات أخرى، تشمل الخطوات التي يجب عملها مستقبلا
		للسياسة التي تهدف إلى توجيه المزيد من السلع الغذائية لأقل البلدان نموا تأثير مباشر يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف النقل. ويرجع ذلك لأن عددا من هذه البلدان من البلدان التي ليس لها منفذ إلى البحر إلى جانب أسباب أخرى منها الظروف التشغيلية السائدة تضعف البنيات الأساسية، والمشكلات الأمنية، وضرورة المناولة في نقاط التمويل من وسيلة نقل إلى أخرى، واللجوء أحيانا إلى اسقاط الأغذية جوا كوسيلة عادية من وسائل تسليم الأغذية، وارتفاع تكاليف النقل الخارجي وتكاليف النقل البري والتخزين والمناولة. ومن ناحية أخرى، نجد أن نفقات النقل للبلدان ذات الدخل المتوسط التي تتلقى مساعدات غذائية من **البرنامج** منخفضة جدا. فلهذه البلدان في معظم الأحيان بنية أساسية جيدة للنقل وظروف تشغيل حسنة، ويؤدي ذلك إلى تقليل في تكاليف النقل وتخفيض أو انتقاء تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة. يضاف إلى ذلك، أن المشروعات الإنمائية تتطلب نفقات نقل قليلة وينفذ البعض منها دون تكاليف نقل بري وتخزين ومناولة. ونسبة لأن حجم الأغذية المستخدمة في مثل هذه المشروعات في انخفاض وحجم تلك المستخدمة في عمليات الطوارئ في ارتفاع نجد أن هنالك ارتفاع في تكاليف النقل لعمليات الطوارئ التي تتطلب أن تغطى بكاملها من **البرنامج**. وبما أن حجم السلع الموجهة للبلدان ذات الدخل المتوسط في انخفاض مقارنة بالسلع الموجهة لأقل البلدان نموا سترتفع نسبة تكاليف النقل والنقل البري والتخزين والمناولة في إجمالي موارد **البرنامج**.